منهجية المعجم الطبي الموحد

الطبعة الرابعة

الـمُعجَم الطبِّيّ الـمُوحَّد وما اشْتُقَّ منه من معاجم موحِّدة، في الصيدلة وطب الأسنان وغيرهما، مَعْلَمٌ من الـمَعالم الـمُهمَّة على دَرْب تعريب العلوم الصحيَّة في العصر الحديث. ونعني بتعريب العلوم الصحية نقلَها إلى اللسان العربيّ، والتَّفاعُل معها من قِبَل الفكر العربيّ، واستيعابها من قِبَل عامَّة العرب وخاصَّتهم، كلٌّ بِحَسْبه. وقد وَضَعته، أوَّلَ ما وضعته، لجنةٌ أَلَّفها في الأصل اتِّحادُ الأطِّباء العرب سنة ستّ وستِّين، ثم تَحوَّلت إلى لجنة الـمُصطلَحات الطبية العربيّة في منظمة الصحة العالمية، بطلب من اتِّحاد الأطباء العرب ومن مجلس وزراء الصحة العرب. وضمَّت اللجنة في مرحلتَيْها عدداً من «المؤمنين بوجوب التوحيد الـمُتمكِّنين من المعرفة بالطبّ واللغة، من الأقطار التي فيها كلِّياتُ طبّ وطنيةٌ راسخة القدم»[١]. وكان منهم عدد من الـمَجمعيِّين الأعضاء في عدَّة مجامع لغويّة عربية في وقت واحد، وفي طليعتهم فقيدا العلم والفضل والطبّ واللغة، الأستاذان الجليلان «حسني سَبَح» و«محمد أحمد سليمان» تغمَّدهما الله بواسع رحمته وأحسن مَثُوبَتَهما.

وقد سارت اللجنة في عملها مُستهديةً بما سار عليه السابقون، من النَّقَلَة في صدر الإسلام، والتابعين لهم بإحسان حتى عصر النهضة الحديثة، وبما وَضعته مَجامع اللغة العربية من قواعد، وبما اتَّخذه الذين علَّموا الطب في العصر الحديث بالعربية من ضوابط، ألزموا بها أنفسهم وساروا عليها.

فمِمّا سار عليه النَّقَلَة الأقدمون: (١) تَحوير المعنى اللغويّ القديم للكلمة العربية، وتضمينها المعنى العلمي الحديث، و(٢) اشتقاق كلمات جديدة من أصول عربية أو مُعرَّبة للدلالة على المعنى الجديد، و(٣) ترجمة كلمات أعجمية وعَدُّها صحيحة.

وممّا وَضعته الـمَجامع - ولاسيَّما مَجمع القاهرة - من قواعد: (١) التوسُّع في الـمُولَّد من الكَلِم ولاسيَّما ذلك القسم الذي جرى فيه الـمُولِّدون على أقْيِسَةِ كلام العرب، من مجاز أو اشتقاق أو نحوهما، كاصطلاحات العلوم والصناعات وغير ذلك، وحكمه أنه عربيّ سائغ، و(٢) إجازة استعمال بعض الألفاظ الأعجمية – عند الضرورة – على طريقة العرب في تعريبهم، و(٣) الاتِّفاق على قياسيّة عدد من الصِّيَغ الاشتقاقية الـمُهمَّة كصيغة فِعَالة للحِرَف أو شبهها، وصيغة مَفْعَلَة للمكان الذي تكثر فيه الأعيان، وصيغتَيْ فُعَال وفَعَل للمَرَض، وصيغة فَعَلان لما يدلّ على تقلُّب واضطراب... وغيرُها كثير، و(٤) إقرار قياسيّة الـمَصادر الصِّناعية، بأن يُزاد على الكلمة ياء النسب والتاء، و(٥) إجازة الاشتقاق من أسماء الأعيان – للضرورة – في لغة العلوم، و(٦) تفضيل العربيّ على الـمُعرَّب القديم إلا إذا اشتهر الـمُعرَّب؛ وتَفضيل الـمُصطلَح العربيّ القديم

على الجديد إلا إذا شاع الجديد؛ وتفضيل الكلمة الواحدة على الكلمتين فأكثر إذا أمكن، فإذا لم يمكن فُضِّلت الترجمة الـحَرْفية؛ ووُجوب الاقتصار بقَدْر الإمكان في الـمُصطلَحات العلميّة والتقنية على اسم واحد خاص لكل معنى، و(٧) استعمال لا النافية مُركَّبة مع الاسم الـمُفرَد إذا وافقَ هذا الاستعمال الذوق ولم يَنفر منه السَّمْع، و(٨) جواز النَّحت والتركيب الـمَزجيّ عندما تُلجئ الضرورة العلمية إليه، و(٩) جواز جمع الـمَصدر عندما تختلف أنواعه، و(١٠) ترجمة اللاحقة الدالَّة على التشبيه بالنَّسَب مع الألف والنون... وغيرُ ذلك كثير.

فكانت اللَّجنة تَعمِد قبل كل شئ، إلى تحرِّي لفظ عربيّ يُؤدِّي معنى اللَّفظ الأعجميّ، من بين الألفاظ العلميّة الـمَبثوثة في الـمَعاجم العربيّة، أو الـمُستعمَلة في الكتب العلميّة القديمة، مُفضِّلةً في ذلك الصالح مِن الأقدم على الصالح ممّا يليه في القِدَم، ابتداءً بأطبّاء العرب الأقدمين في صَدْر الحضارة العربية الإسلامية كالرازي وابن سينا وعلي بن العبّاس، ثم الذين يَلونهم في مَشرق الدولة العربية الإسلامية ومغربها، ثم ما استعمله الأساتذة التُّرك في عهد الدولة العثمانية إذْ كانت مصطلحاتهم كلها عربيةً أو تكاد، وما استعمله أساتذة كليّة الطب في أبي زعبل ثم قصر العيني زَمَنَ محمد علي، ثم ما استعمله أساتذة الجامعة الأمريكية في بيروت أيامَ كانت تُدرِّس الطب بالعربية، ثم ما استعمله أساتذة الجامعة السورية – جامعة دمشق – في مَطالع هذا القرن، ثم ما أقرَّه مَجمع اللغة العربية بالقاهرة.

وإذا كان اللفظ الأعجميّ جديداً لم تَجد له اللجنة مُقابلاً في لغة الضاد، ترجَمَتْهُ بمعناهُ كُلَّما كان قابلاً للترجمة، أو ابتكرت له لفظاً عربياً مقارباً، بالاشتقاق أو الـمَجاز أو النَّحت أو التركيب المزجيّ، مُستأنِسَةً في ذلك كلّه بما ابتكره السَّلَف، على الترتيب الذي أسلفنا ذِكْره.

وإذا تَعَذَّرَ وَضْع لفظٍ عربيّ باللجوء إلى كُلِّ ما تقدَّم، عَمَدت اللجنة إلى التعريب أو قل: الاستعراب، مُراعيةً قواعده على قَدْر الـمُستطاع. فالعرب حين بدأت بنَقْل العلوم إلى لغتها، لم تقبَلْ أن يكون الـمُصطَلح حَجَرَ عَثْرَةٍ في سبيل هذا النقل. فكان النَّقَلَة يَرْتَجلُون تعريب كثير من الألفاظ التي لم يكونوا يَجدون لها مقابلاً عربيّاً. ولكنّ العلماء كانوا يتخلّصون شيئاً فشيئاً من كثير من هذه الـمُعرَّبات الـمُرْتَجَلة كلَّما وجدوا لفظةً عارِبَة تصلح لها. فقد قالوا «الأُورطى» مثلاً ليقابلوا بذلك شريان الجسم الأعظم، ثم وجدوا أن «الأبهر» يصلح لتأدية هذا المعنى فأحلّوه مَحلّه. كذلك قالوا «الباريطون» لذلك الغشاء الذي يُغلِّف أحشاء البطن ثم وجدوا أن لفظة «الصِّفاق» تَصلح لذلك فأحلّوها محلّه، بل دخلت لفظة الصفاق مُلَتَّنَة في اللغات الأجنبية وبقيت مُستعمَلةً فيها بهذا المعنى إلى عهد قريب فأنت تجدها هكذا «siphac» في طبعة معجم «دورلاند» قبل ثلاثين سنة، وفي شرحها: «اسم للبريتون لم يَعُدْ يستعمل»[٢].

*****

وفي ما يلي خلاصة لأهم الأسس التي جَرَيْنا عليها في عملنا المعجميّ، ولاسيَّما في الإخراجة الرابعة للمعجم الطبي الموحَّد وما تفرَّع منه، علماً بأننا قد استفدنا استفادة كبيرة من الآراء والملاحظات التي وردتنا من مُستخدِمي الـمُعجَم، ومن الـمُصطلحات التي أَقرَّها مَجمع اللغة

العربية في القاهرة منذ إنشائه سنة أربع وثلاثين، وثابر على إصدارها في مَجموعات سنوية وفي مُعجَمات متخصِّصة، وذلك بعد أن قمنا في المكتب الإقليمي بحَوْسبتها ونَشرْها على صفحات الشبكة العالمية (الإنترنت) وعلى أقراص مكتنزة:

(١) استعملنا لفظة عربية واحدة مقابل التعبير الأجنبيّ، ولم نستعمل المُترادِفات إلا في ما نَدر وعند الضرورة القُصوى، فبذلك يَتحقَّق توحيد المُصطلَحات. وقد عَمَدنا في بعض الألفاظ الشائعة في بعض البُلدان العربية دون بعض، والتي فَضَّلنا عليها مُصطلحات أخرى، إلى أن نكتب المُصطلَح المفضول بَعْدَ المُصطلَح المُفضَّل، وبأَحْرفٍ أصغر حجماً، وذلك تسهيلاً لائتلاف المُصطلَح المُفضَّل من جهة، مع الإيحاء بضرورة العُدول عن المُصطلَح المفضول في الوقت نفسه.

(٢) إذا وُجدَتْ عِدَّة مُترادِفات أجنبية للمفهوم الواحد لأسباب تاريخيّة، عَمدنا إلى ترجمة أصلحها لتأدية المعنى، ووضعناه في مُقابلها جميعاً، مع الإشارة بجانب المُترادِفات الأخرى إلى التعبير الذي اتُّفق على ترجمته، بوضعه بعد سهم أفقي ( ) بين قَوْسَيْن.

(٣) لم نَعتمد لغةً أجنبية واحدة – مهما بدا لهما من السيادة – مصدراً وحيداً للمُصطلحات الأجنبية، وإنما ترجمنا اللفظ الأجنبي الذي هو أفضل في تأدية المعنى، فترجمنا اللفظ الإنكليزي أحياناً والفرنسي أحياناً، أو غيرهما من ألفاظ اللغات الأخرى، مُستهدِفينَ دائماً دقَّةَ المعنى ووضوحه.

(٤) استعملنا الألفاظ العربية المُتداوَلة أو التي سبق أن استعملها علماء العرب الأقدمون، إذا كانت تفي بالغرض العلميّ، وإلا اجتهدنا في وَضْع لفظ جديد مُناسِب. وأخذنا بنظر الاعتبار المُصطلحات التي وضعتها المجامع، واللجان المتخصصة، والعلماء، ولاسيَّما المصطلحات العلميَّة والفنيَّة التي أصدرها مجمع اللغة العربية بالقاهرة منذ إنشائه سنة أربع وثلاثين، بعد أن قامت وحدة المُصطلَحات في المكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية لشرق المتوسط بجمعها في قاعدة معطيات واحدة، ووافق المجمع مشكوراً على نشرها على صفحات الشبكة العالمية (الإنترنت) وعلى أقراص مكتنزة.

(٥) اجتهدنا أن نبتعد عن الكلمات المُثْقَلَة بعدَّة مَعَانٍ، فحاولنا أن نجد ألفاظاً أخرى لا تشترك مع سواها بقدر الإمكان، ولاسيَّما تلك التي تشترك في حقل دلالي واحد، ومن أجل ذلك أعددنا عدداً من القوائم الدلالية، أدرجنا في كلٍّ منها مجموعة الكلمات التي تشترك في حقل دلالي واحد؛ وسوف تطبع هذه القوائم في معجم خاصّ بالموضوعات في المستقبل القريب إن شاء الله.

(٦) توسَّعنا في القياس دون حَرَج مستأنسين بما قاله أحمد بن فارس في «الصاحبي»: «أجمع أهل اللغة. إلا مَنْ شَذَّ عنهم، أنَّ للغة العرب قياساً، وأن العرب تشتقّ بعضَ الكلام من بعض». وما قاله أبو عثمان المازني: «ما قيسَ على كلام العرب فهو من كلام العرب».

(٧) ثبَّتنا سوابق ولواحق وحرصنا على الالتزام بها، وذكرناها في ملاحق المعجم، والتزمنا قدرَ الإمكان بالصِّيغ القياسية، ولاسيَّما ما أقرَّته المجامع.

(٨) لم نجد حرجاً في الخروج على مألوف اللغة للضرورة العلمية[٣]، فأجزنا مثلاً كالبصريِّين صرفَ ما لا ينصرف، وأجزنا مع الكوفيِّين تركَ صرفِ ما ينصرف؛ وأجزنا مع البصريِّين قَصْرَ الممدود لأن الأصل هو القصر فالرجوع إلى الأصل مقبول، وأجزنا مع الكوفيِّين مَدَّ المقصور لأنه عندهم من باب إشباع الحركات في الضرورة. واقتدينا بالكوفيِّين حين أجازوا قلب الياء الأصليّة واواً، فصغَّروا «شيخاً» على «شُوَيْخ»، كما أجازوا قلب الألف المنقلبة عن ياء، واواً، كما في «ناب» و«نُوَيْب»، مُستَدِلّينَ لذلك بأنه سُمِعَ «بُوَيضة» تصغيراً للبيضة، وقالوا كذلك «عُوَينة» في تصغير العين. وأخذنا بما ورد في حديث شريف في تفسير قوله تعالى: (وعَلَّمَ آدَمَ الأسْمَاءَ كُلَّهَا): علَّمه حتى القصعة والقُصَيْعة والفَسْوة والفُسَيْوة، فقلنا «الكُلَيْوة» تصغيراً للكلوة لأن «الكُلَيَّة» لا تُقرَأ إلا «كُلْية» أو «كُلِّية». وهكذا.. واقتدينا بمَجمع القاهرة حين أقرّ صيغة «تَمَفْعَل» بتَوَهُّم أصالة الميم، فصغنا ألفاظاً من مثل تَمَحْوَرَ وتَمَرْكَزَ وتَمَفْصَل... إلخ.. وحين أجاز لحوق التاء بالأسماء على أنها فيها للدلالة على الوَحْدة أو التأكيد، كقولنا: اللوحة والكيسة والنجمة والجيبة وما إلى ذلك.

(٩) لجأنا أحياناً إلى النَّحت أو التركيب المَزجيّ، إذا كانت اللفظة المنحوتة مفهومةً مقبولة، أو شائعةً، أو منسوبة؛ وفضَّلنا في كثير من الأحيان ترجمة الكلمة الأعجمية بكلمتَيْن عربيَّتَيْن أو أكثر، إذا كان ذلك أصلَحَ وأدَلَّ على المعنى من نحت كلمة يَمجُّها الذَّوْق ويَستغلق فيها المعنى. وراعينا في المُركَّبات المَزْجِيّة التي تُعتبَر مُصطلحات أن تُجْعَلَ اسماً واحداً، إعراباً وبناءً، بحيث لا يُعْرَبُ الجزء الأول من مُصطلَح «الاثنا عَشَريّ» مثلاً، وإنما يَحتفظ هذا المصطلح بشكله في جميع أحواله. وبَنَيْنا الجزء الأول من المركّب المزجي على الفتح دائماً فقلنا «القشرَ كُظريّ» و«النصفَ قُطريّ»؛ واستعملنا «لا» النافية مع الاسم المفرد إذا شاعت وقَبِلها الذوق، كقولهم «اللاإرادي» و«اللانهاية».

(١٠) لم نَجد حَرَجاً في استعمال الكلمات الدخيلة «الأعجمية المُعرَّبة» حين اللزوم، ولاسيَّما حين يَتعذَّر العثور على لفظة عربية تُقابل اللفظة الأجنبية، أو يَتعذَّر إيجاد لفظة عربية تفيد معناها بوسائل الاشتقاق المعروفة[٤]، أو حين تكون الكلمة العربية المُقترَحة أشدّ عُجْمَةً من الكلمة الدخيلة، أو يكون اللفظ مما اشتهر وشاع استعماله، أو يكون من الألفاظ التي اكتسبت صفة العالمية بدخوله كما هو في كل لغات العالم أو جُلِّها. فالكلمات التي تَنطق بها العرب كالعرب نَفْسها، منها كلمات عاربة، كالعرب العاربة، وهم الخُلَّصُ منهم، ومنها كلمات مُعرَّبة أو مُستعرِبة، كالعرب المستعربة وهم الدخلاء الذين ليسوا بخُلَّص. قال الليث: « والعرب المستعربة هم الذين دخلوا فيهم بَعْدُ فاستعربوا». وقال الأزهري: «المُستعرِبة عندي قوم من العجم دخلوا في العرب لتكلَّموا بلسانهم وحَكَوْا هيئاتهم وليسوا بصرحاء فيهم »[٥]. فهذه الكلمات المستعربة كذلك

أعجمية دخيلة، دخلت في العربية، وحكت هيئتها، ونطقت بها العرب بلسانها. قال أبو هلال العسكري في «التلخيص»: «والكلمة الأعجمية إذا عُرِّبت فهي عربية! لأن العربيَّ إذا تكلّم بها مُعرَّبةً لم يُقَل إنه يتكلم بالعجميَّة!»[٦]، وقال الشوكاني في «إرشاد الفحول» في حديثه عن المُعرَّب هل هو موجود في القرآن أم لا: «... وقد أجمع أهل العربية على أن العُجْمة علَّةٌ من العِلَل المانعة للصرف في كثير من الأسماء الموجودة في القرآن... وفي القرآن من اللغات الرومية والهندية والفارسية والسريانية ما لا يجحده جاحد ولا يخالف فيه مخالف»[٧].

(١١) حرصنا في استعراب الكلمة على أن نضعها في صيغة يَسهل جمعها والنِّسبة إليها والاشتقاق منها، وفضَّلنا عَدَم استعرابها إن لم تَتحقَّق فيها هذه الشروط.

(١٢) اعتبرنا المُصطلَح المُعرَّب عربياً، يَخضع لِقَواعد اللغة العربية، ويَجوز فيه الاشتقاق، وأدخلنا فيه أدوات البدء والإلحاق.

(١٣) التزمنا في هذه الكلمات الدخيلة أو المستعربة أن نختار اللفظ الأسهل من بين مُختلِف اللغات الأجنبية، ولاسيَّما اللاتينية والإنكليزية والفرنسية، لنقله إلى العربية بأخفِّ ما يمكن على اللسان العربيّ، دون التزام لغة أجنبية واحدة. فقلنا مثلاً في مُصطلَح الكيمياء «هيدروكسيد» لا «هايدركساید» وقلنا «يورانيوم» لا «أورانيوم» وقلنا «بزموت» لا بِزْمَثْ» وقلنا «ليباز» «لايبيز» و«كيناز» لا «كاينيز» وهكذا... وسَعَينا إلى الانسجام قَدْرَ الإمكان، فقلنا «فيزيولوجيا» لا فيسيولوجيا» لأننا قلنا «الفيزياء» ولم نقل «الفيسياء». كما حَرَصنا في نهاية الكلمات على التمييز بين اسم العِلْم وبين ما يُنسَب إليه، فقلنا «الجيولوجيا» و«الباثولوجيا» مثلاً بالألف، وقلنا الطبقات الجيولوجية» و«التغيُّرات الباثولوجيَّة» بالتاء.

(١٤) لم نجد داعياً لاستعمال حروف غير الحروف العربية، وإنما نقلنا الحرف إلى أقرب حرف عربي إليه. فالأمم الأخرى لم تَخترع حروفاً جديدة لرسم ما تَقْتَرِضُه من لغات أخرى، وإنما تكتب الحرف بأقرب حرف إليه من لغتها وتَلفظه كذلك. فالإغريقية مثلاً تنقل الدال «ذلتا» والباء «فيتا» ولا تبتكر أي حرف جديد؛ وقل مِثْلَ ذلك في سائر اللغات. أضِفْ إلى ذلك أنه لم يُتَّفَقْ بَعْدُ على أمثال هذه الحروف ولو كانت قليلة اللهمَّ إلا الباء الفارسية التي بين الباء والفاء، إذ يَفهمها الناس منقوطةً بثلاث من أسفل، ولكن قَلَّ من الناس من يَنطقها كما يَنطق بها الأعاجم، حتى أولئك الذين يتكلمون الإنكليزية أو الفرنسية مِنْ قَوْمنا فإنَّ كثيراً منهم ينطقون «الباء» باءً في الكلام الأعجمي نفسه! أما الحرف الذي يقابل حرف «V» الأعجمي فيرَسمه بعضُ المشارقة فاءً فوقها ثلاث نقط، ولكن المَغاربة يستعملون هذه الفاء المنقوطة بثلاثٍ من فوق للدلالة على الحرف الذي يقابل حرف «G» الأعجميّ، وهو الذي يستعمل له القاهريّون الجيم غير المُعطَّشة، ويرى بعضهم أن يَستعمل له الكاف الفارسية التي لها خطّان من فوق. ثم إننا في استعمالنا الشائع لا نفعل ذلك. فنحن نلفظ كثيراً من أسماء البلدان والمدن مثلاً على

منهاج العرب في استعرابها لا كما يلفظها أهلها. فنقول مثلاً باريس أو باريز لا «باغي»، ونقول إنكلترة لا «إنجلاند»، ونقول ألمانيا لا «دويتشلاند»، ونقول النمسا لا «أوستيّرايخ»، ونقول موسكو لا «موسكفا»، وبراغ لا «براها»، ولاهاي لا «دِنهاخ»، والسويد والنرويج لا «سفيريغه» و«نورغه»، وبكين لا «بيجينغ»، والأرجنتين لا «أرجنتينا» والمكسيك لا «ميخيكو» واليونان لا «إيلاَّس»، وهكذا.. وعلى هذا فقد رَسمنا الباء الفارسية «P» التي بين الباء والفاء «باءً»، والفاء «V» التي بين الواو والفاء «فاءً». أما الحرف المُشْكِل الذي بين الكاف والقاف «G» فقد نقله العرب الأقدمون غيناً في الغالب وهذا هو الذي اعتمدناه، أما نَقْلُهُ جيماً فغيرُ منطقيّ، لأن معظم الشعوب العربية تلفظ الجيم إما جيماً معطَّشة «g» إلا سكان جنوب اليمن والقاهرة وبعض القبائل البدوية، وهم قِلَّةٌ لا تتجاوز عُشْرَ الفريقَيْن الثاني والثالث. ونُطْقُ هذه المعرَّبات بالجيم المعطّشة أو المخفَّفة قبيح.

(١٥) على الرَّغم من أن المُعجَم قد ضُبِطَ بالشكل (التشكيل) ضبطاً يُبعد اللَّبْس، فقد أخذنا في الاعتبار صعوبة توافُر الشكل في المَطابع والمَناسخ، فأكثرنا من استعمال الأحرف اللَّيِّنة في الكلمات المُعرَّبة حتى لا يَلتبس اللفظ، واستغنينا عنها إذا لم يكن ثَمَّة التباس، ولم نتحرَّج – في استعمال هذه الأحرف اللَّيِّنة – من التقاء الساكنَيْن، فالمَدُّ اللازم في القرآن الكريم يلتقي فيه حرف اللين بحرف ساكن يُولِّف الجزء الأول من الحرف المُشدَّد. ولن نَجِدْ حاجة لِبَدْء بعض الكلمات الساكنة الأوَّل بألِف، مكتفين بالاختلاس في نُطْق هذا الحرف الساكن.

(١٦) تَصرَّفنا في صِيَغ النسبة، للتمييز أو منع اللَّبْس، كما استجزنا النسبة إلى المُفرَد والجمع. فالنسبة باب شذوذ وتغيير، وجُلُّ التغيير الذي يَحدث فيها مَرَدُّهُ إلى ضرورة الدِّقَّة العلمية في التفريق بين منسوب ومنسوب. ومن أمثلة ذلك ضرورة النسبة إلى الجمع بلا حَرَج للتمييز مثلاً بين ما هو منسوب إلى مجموعة الدول وهذا هو «الدُّوَلي» وبين ما هو منسوب إلى الدولة من حيث هي كيان أو إلى مُؤسَّساتها، وهذا هو الدَّوْلي. وقُلْ مثل ذلك في قولهم: وظائفي، وأحيائي، وحشراتي، ودواجني، وأخلاقي، وجراثيمي... كما قالت العرب من قَبْل: أعرابي، وأنصاري... وقد أجاز مَجمع القاهرة النَّسب إلى جمع التكسير عند الحاجة كإرادة التمييز أو نحو ذلك[٨].

(١٧) واستعملنا أكثر من صيغة واحدة من صِيَغ النسبة للتفريق بين المُتشابِهات. فقلنا «بيضي» مثلاً لما نريد نسبته إلى مادَّة البيضة، وقلنا «بيضوي أو بيضاوي» لما نريد نسبته إلى شكل البيضة، وقلنا «بيضاني» لشكل يُشبه شكل البيضة ولكنه لا يطابقه، وهكذا. وقُلنا مثل ذلك في التفريق بين النسبة إلى «النواة الحمراء» فقلنا «حمرائي» والنسبة إلى الكرية الحمراء فقلنا «حمراوي»؛ وكذا التفريق بين النسبة إلى «النواة السوداء» فقلنا «سودائي» والإشارة إلى المزاج الذي ندعوه المزاج «السوداوي». وقد جاء في الهَمْع» من باب النَّسَب ما نصّه[٩]: «وتقلب أيضاً واواً همزةٌ أُبْدِلَتْ من ألف التأنيث، فيقال في (حمراء وصفراء): حمراوي وصفراوي. ومن العرب مَن يقول: حمرائي وصفرائي

من غير قَلْب، تشبيهاً بألف كساء، قال في «التوشيح» لهذه اللغة لا يَمنع القياس عليها، فقد قال ابن جنّي في «باب اختلاف اللغات وكلها حجّة»: «فالناطق على قياس لغةٍ من لغات العرب مصيبٌ غير مخطئ، وإن كان غير ما جاء به خيراً منه»[١٠]. وقال السيوطي في «الاقتراح»: «وفي شرح التسهيل لأبي حيَّان: كلُّ ما كان لغةً لقبيلة قِسَ عليه»[١١]. والأمثلة في باب النِّسبة كثيرة منها على سبيل المثال العضو الذي نُسمِّيه «الاثنا عَشَريّ»، فليس يَخْفَى مبلغ اللبس الذي يُمكن أن يحصل لو اتَّبعنا فيه القاعدة التقليدية في النَّسب فقلنا «الاثنِيّ».

(١٨) في الألفاظ المُقتَبَسة من علوم أخرى، تَبنَّينا المصطلحات التي وَضَعها أصحاب كل اختصاص في اختصاصهم ولاسيَّما ما تم توحيده. أما العلوم التي لم يتم توحيد مصطلحاتها، فقد اخترنا واحداً من بين المصطلحات المُتداوَلة، ريثما يتم التوحيد فنلتزم به.

(١٩) توسَّعنا في استعمال لام الإضافة ضماناً لوضوح المصطلحات التي تتألَّف من جملة، ففضَّلنا مثلاً أن نقول: «الطبقة الحبيبة للبشرة» لا «طبقة البشرة الحبيبة» وقلنا: «الرأس الأمامي للعضلة ذات الرأسين» لا «رأس العضلة ذات الرأسين الأمامي». واستأنسنا في ذلك بأن من مَواضع اللام أن تكون بمعنى «مِنْ» وذلك قولهم: «سمعت لزيد صياحاً» أي: مِنْ زيد صياحاً[١٢]. كما توسَّعنا في استعمال اللام الأخرى التي تكون مُوصلة لبعض الأفعال إلى مفعولها[١٣] فقلنا مثلاً: «العامل المُطْلِق للهرمون المُنبِّه للجُرَيْب».

(٢٠) فضَّلنا أحياناً تقديرَ محذوف في بعض المُصطلحات التشريحية التي تتألَّف من جملة، على التركيب المزجيّ أو النحت، فقلنا مثلاً: «الشريان تحت الترقُوي» بتقدير محذوف هو «العظم» ولم نقل «الشريان التحترقُوي» أو التحتَ ترقُوي».

(٢١) تَرجمنا أسماء الأجناس والأنواع في تصانيف الأحياء من حيوان ونبات وجراثيم ولم نستغربها كما يُفضِّل بعض زملائنا الأجلاّء بحجَّة أنها أسماء أعلام. فما اسمُ العَلَمَ إلا جزءٌ من اسم الفرد، والفرد تحت النوع وتحت الجنس. ونحن نَستقبح مثل الجملة التالية: «ينجم الخراج عن جراثيم من جنس الإستافيلوكوكس. وللإستافيلوكوكس أنواع، أهمُّها الإستافيلوكوكس أوريوس والإستافيلوكوكس إبيديرميديس والإستافيلوكوكس هيموليتيكس». ونستحسن أن يقال بَدَلَ ذلك: «ينجم الخراج عن جراثيم من جنس العنقودية. وللعنقوديات أنواع أهمها العنقودية الذهبية والعنقودية المُلْهِبَةُ للجلد والعنقودية الحالَّةُ للدم».

(٢٢) استجزنا التخصيص بتاء التأنيث لضرورة التمييز، فقلنا اللوح واللوحة، والكيس والكيسة، والجيب والجيبة وما أشبه ذلك.

(٢٣) حرصنا – ما استطعنا – على ذِكْر صيغة جمع المُصطلح بين زفراتَيْن [ ]، ولاسيَّما إذا كان غير قياسيّ.

(٢٤) إذا كان للـمُصطلح الأجنبيّ أكثر من دلالة واحدة، وَضعنا مُصطلحاً عربياً مُقابل كل دلالة، مع ترقيم هذه المقابلات إظهاراً لتمايُزها، وبيان الحقل الدلالي أو التخصُّص الذي ينتمي إليه كلُّ مقابِلٍ على حِدَة.

(٢٥) بَذَلْنا جُهداً كبيراً في دراسة كُلّ مُصطلح أجنبيّ دراسةً وافية، والتعرُّف على مدلوله العلميّ ومفهومه الدقيق ومعناه الاصطلاحي الخاص الـمُستعمَل في كلّ حَقْل تخصُّصيّ، قبل الإقدام على صوغ مُقابِل عربيّ له. ولم نلتزم بترجمة الـمُصطلَح ترجمةً حرفيَّة، ولاسيَّما إذا كانت الترجمة بعيدةً عن المعنى العلميّ المراد من الـمُصطلح.

(٢٦) اكتفينا، في مَواضع قليلة، بوجود مُناسبَة أو مُشاركة أو مُشابَهة بين مدلول الـمُصطلح اللغويّ ومدلوله الاصطلاحيّ، آخذين في الحسبان أنه لا يشترط في الـمُصطلح أن يستوعب كُلّ المعنى العلميّ.

(٢٧) دأبنا على الاستئناس بالعادة وتحكيمها، والركون إلى ما استعمله الناس من ألفاظٍ وشاعَ بينهم من مُصطلحات، واتَّخذنا منه مُسوِّغاً لترجيح أحَد المقابِلَيْن لمصطلح ما. ونحن نرى أن الغالب الشائع خير من القليل النادر، والمصطلح المشهور خير من المتروك المهجور.

(٢٨) رغم التزامنا بالضوابط التي تضمن صَوْغ المصطلحات على أكمل وجه وأجوده، وبما يكفُل الدقَّة العلميّة إلى أبعد مدىً، فإننا لم نَنظر إلى تلك الضوابط على أنها قوالب جامدة لا يُباح الخروج عليها أبداً، بل إننا قيَّدنا التزامنا بتلك الضوابط بإمكانية تطبيقها وبمقبوليتها لدى الناس، لم نَرَ بأساً في الجنوح إلى الليونة وتوخِّي المرونة في الحالات التي يُخشَى فيها من الالتباس بين معانٍ شائعة وبين المعنى المخصوص للمصطلح، ولئن كانت هذه الحالات قليلة معدودة، فإنها كانت ضرورية ولاسيَّما إذا كان ذلك يضمن المزيد من «المقبولية» للمصطلح دون أن يُفرِّط في شيء من دقته العلمية، وقد علَّلنا عملنا هذا «بالضرورة العلمية».

(٢٩) لم نقتصر في مصادر المصطلحات على المعاجم، فالمعاجم وَحْدَها لا تشتمل على كلّ كلام العرب. وقد روى ابن منظور في «اللسان» في مادَّة «ب خ ع» عن ابن الأثير: « وطال ما بَحثتُ عنه في كتب اللغة والطب والتشريح فلم أجد البِخَاخ بالباء مذكوراً في شيء منها»[١٤]. فكتبُ الطب والتشريح إذن مصدر من مصادر ابن الأثير إلى جانب كتب اللغة. ومن الأمثلة على ذلك أن كلمة «الحدقة» في جميع الـمَعاجم، تَعني ما نطلق عليه في مصطلح اليوم اسم «القُزَحية»، ولكنك تجد في كتاب «المنصوري» للرازي ما يلي – في وصف هيئة العين: « ... ويعلو الرطوبة البيضية جسمٌ رقيق مُخْمَلُ الداخل حيث يلي البيضية، أملسُ الخارج، ويختلف لونه في الأبدان فربما كان شديد السَّواد، وربما كان دون ذلك، وفي وَسَطه حيث يحاذي الجليدية ثقب يتَّسع ويضيق في حال دون حال بمقدار حاجة الجليدية إلى الضوء، فيضيق عند الضوء الشديد ويتَّسع في الظلمة، وهذا الثقب هو الحدقة »[١٥]. و« الحدقة » كذلك في كثير من كتب الطب

والتشريح. ومثالٌ آخر، هو ذلك الغشاء من أغشية الجنين الذي يُقال له بالأجنبية allantois والذي حار الأطباء المُحدَثون في ترجمته فقالوا: «الوشيق» وقالوا: «اللقانقي» تشبيهاً بهذه الأمعاء التي تؤكل، وقال بعضهم بل هي «اللفائفي» تحرَّفت إلى «اللقانقي» وهكذا.. إلى أن رأينا في «كامل الصناعة» لعليّ بن العباس قوله: «وقد يتولَّد على الجنين من داخل عشاءان، أحدهما يُقال له «السقاء» وهو اللفائفي، ويشبَّه من شكله باللفافة وهو نافذٌ إلى مثانة الجنين ومنفعته أن يقبل بول الجنين...»[١٦]. فقد أطلق على هذا الغشاء اسم «السِقاء» كما تَرى، وهي كلمة جميلة ولكنك لا تجدها في المعاجم بهذا المعنى فهل ندعها؟ ومثل ذلك بعضُ ما تواطأ عربُ العصر الحاضر على استعماله بالمعنى نفسه، على اختلاف أمصارهم وأقطارهم، كمصطلح «الكاحل» الذي تجده مستعملاً في جميع البلدان العربية بمعنى «ذلك الجزء من الطرف السفلي الذي يعلو القدم»، وفي ظَننا أن مثل هذا التواطؤ يُؤَثِّل لهذا الحرف في لغة الضاد ويَنْأى به عن عامِّيِّ الكلام.

(٣٠) يقوم ابن جنّي في «الخصائص»[١٧]: «اعلم أن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر، وكان أحدهما يَتعدَّى بحرف والآخر بحرف، فإن العرب تتَّسع فتُوقعُ أحد الحرفين موقعَ صاحبه، مجازاً وإيذاناً بأن هذا الفعل في معنى ذلك الآخر؛ كما صحَّحوا «عَورَ» و«حَولَ» إيذاناً بأنهما بمعنى «اعْوَرَّ و«احْوَلَّ»، و«اجتَوَرُوا» إشعاراً بأنه بمعنى تجاوروا»، وكما جاؤوا بمصادر بعض الأفعال على غير ما يقتضيه القياس، حملاً لذلك الفعل على فعل هو في معناه، كقوله: «وإن شئتم تعاوذنا عِواذا» وكان القياس «تعاوُذاً» فجاء به على «عاوَذ» إذ كان تعاوَذ» راجعاً إلى معنى «عاوَذ»»، ثم قال بَعْدُ: «ووجدت في اللغة شيئاً كثيراً لا يكاد يحاط به، ولعله لو جُمعَ أكثرُه لا جميعُه لجاء كتاباً ضخماً»، أو كما قال الشيخ الإسكندري: «ما ورد من التضمين كثير يجمع في مئين أوراقاً». ويقول ابن جنّي في «المحتسب»: «متى كان فعلٌ من الأفعال في معنى آخر، فكثيراً ما يُجري أحدهما مُجرى صاحبه، فيُعدَل في الاستعمال به إليه، ويُحتذى في تصرُّفه حذو صاحبه، وإن كان طريق الاستعمال والعرف ضدّ مأخذه!»[١٨]. ويقول ابن هشام في «المغني»: «وقد يُشربون لفظاً معنى لفظ آخر فيعطونه حكمه، ويسمّون ذلك تضميناً» ثم يقول: «وفائدته أن تُؤدِّي كلمة مُؤدَّى كلمتين»[١٩]. فالتضمين إذن: إشراب لفظٍ معنى لفظٍ آخر وإعطاؤه حكمه[٢٠]. وقد اختلف علماء العربية في التضمين، فقال جماعة من البصريِّين بقياسيَّته على أنه ضربٌ من ضروب المجاز، والمجاز قياس، وإذا كان التوسُّع في الفعل كان التضمين من قبيل المجاز المرسل. وقال ابن جنّي – كما روى محمد الأمير في حاشية «المغني»-: «لو جمعت تضمينات العرب ملأت مُجلَّدات» وعقَّب على ذلك بقوله: «فظاهره القول بأنه قياس»[٢١]. وفي «حاشية الصبَّان» على «الأشموني»[٢٢] تفريقٌ بين تضمين نحوي، هو إشرابُ كلمة معنى كلمة أخرى تُؤدِّي المعنيين، وأنه قياس عند الأكثرين، وتضمين بياني، بتقدير حال يناسبها المعمول بها، وهو قياسٌ اتِّفاقاً. ومِنْ خير ما ورد فيه قول الإمام الأكبر السيد محمد الخضر حسين: «للتضمين غرضٌ هو الإيجاز. وللتضمين قرينةٌ هي تعدية الفعل بالحرف وهو يتعدّى

بنفسه، أو تعْديتُه بنفسه وهو يتعدّى بالحرف. وللتضمين شرطٌ هو وجود مُناسَبة بين الفعلَيْن. وكثرة وروده في الكلام المنثور والمنظوم، تدلّ على أنه أصبح من الطُرُق المفتوحة في وجه كُلِّ ناطق بالعربية، متى حافَظ على شَرْطه وهو مراعاة « المُناسَبة »[٢٣]. وقد أقرَّ مجمع القاهرة قياسه بشروط ثلاثة: (١) تحقيق المُناسَبة بين الفعلَيْن؛ و(٢) وجود قرينة تدلُّ على مُلاحَظة الفعل الآخر ويؤمن معها اللَّبْس؛ و(٣) مُلاءَمة التضمين للذوق العربيّ.

*****

وبعد، فهذه – باختصار – منهجيّة وضع المصطلح العلمي العربي وتوحيده، كما اعتمدناها وزاولناها في مجال العلوم الصحية، آملين أن يفيد منها كل من يريد المساهمة في إغناء هذه اللغة الشريفة بالمصطلح العلمي، وأن تكون نواةً لمنهجية موحَّدة يُتَّفق عليها ويُنْسَج على منوالها وتكون بمثابة الركن الركين لحركة التعريب المباركة.

والله يقول الحق وهو يهدي السبيل.

من المراجع

(١) من مقدمة الطبعة الأولى من المعجم الطبي الموحَّد، بقلم الدكتور عِزَّة مصطفى، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، ١٩٧٣.

(٢) Dorland's Illustrated Medical Dictionary, ٢٢nd edition, Saunders, p. ١٢٥٦

(٣) «المصطلحات الطبية الموحَّدة ونظرية الضرورة العلمية: حديث في المنهج والتطبيق»: محاضرة للدكتور محمد هيثم الخياط في الموسم الثقافي لمجمع اللغة العربية الأردني (شوّال ١٤٠٩ = أيار/مايو ١٩٨٩).

(٤) المصطلحات العلمية في اللغة العربية في القديم والحديث، للأمير مصطفى الشهابي، مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٩:١٩٦٥.

(٥) لسان العرب لابن منظور: مادة «ع ر ب».

(٦) التلخيص لأبي هلال العسكري تحقيق مجمع اللغة العربية بدمشق: ٢٦٧/١.

(٧) إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، لمحمد بن علي الشوكاني: ص ٣٢.

(٨) مجلة مجمع القاهرة: ج ٢ ص ٤٥-٥٠.

(٩) همع الهوامع، للسيوطي، بعناية النعساني، مطبعة السعادة، ١٣٢٧هـ: ١٩٤/٢.

(١٠) الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب، ١٩٥٢ – ١٩٥٦: ١٠/٢.

(١١) الاقتراح للسيوطي، دار المعارف بحلب: ٩٣.

(١٢) كتاب الأزهية في علم الحروف، لعلي بن محمد الهروي، تحقيق عبد المعين الملوحي، مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٩٨٢: ٢٨٨.

(١٣) اللامات، للزجاجي، بتحقيق مازن المبارك، مجمع اللغة العربية بدمشق، المطبعة الهاشمية، ١٩٦٩ : ١٦١-١٦٢.

(١٤) اللسان: مادة «ب خ ع».

(١٥) كتاب المنصوري في حفظ الصحة ومعالجة الأمراض لمن يحضره الطبيب، للرازي، مخطوط، ق ٣٠.

(١٦) كامل الصناعة الطبية، لعلي بن العباس، القاهرة، ١٢٩٤هـ : ١١٨/١.

(١٧) الخصائص: ٢٠٨/٢.

(١٨) المحتسب، لابن جني، تحقيق علي النجدي ناصف وآخرين، القاهرة، ١٣٨٦هـ: ٥٨/١.

(١٩) مغني اللبيب، لابن هشام، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت: ١٨٥/٢.

(٢٠) التضمين، للأستاذ صلاح الدين الزعبلاوي، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق: مج ٥٥: ٦١ – ١٠٧.

(٢١) المغني: ١١٦/٢.

(٢٢) حاشية الصبّان على الأشموني: ٢٣٢/٢.

(٢٣) دراسات في العربية وتاريخها، للسيد محمد الخضر حسين.